PROVISINAL
S/PV.2530
19 April 1984
ARABIC

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثلاثين بعد الألفين والخمسمائة

المعقودة بالمقر، في نيويورك

يوم الخميس، ١٩ نيسان/ابريل ١٩٨٤، الساعة ١٥/٣٠

الرئيس: السيد كرافتسس (جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية)

الأعضاء: اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	السيد اوفنيكوف
باكستان	السيد شاه نواز
بيرو	السيد أرياس ستيبا
زمبابوي	السيد شكيتا
الصين	السيد ليانغ يوفان
فرنسا	السيد لوويه
فولتا العليا	السيد باسولي
مالطة	السيد غاوتشي
مصر	السيد خليل
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	سير جون طوسون
نيكاراغوا	الآنسة مونكادا بيرمودز
الهند	السيد كريشنان
هولندا	السيد فان دير ستويل
الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كلارك

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمة الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة.

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية. وينبغي ارسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بادارة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, DC2-0750, 2 United Nations Plaza مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر.

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/١٨

إقرار جدول الأعمال

أقرّ جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (S/16472)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أود أن أحيط أعضاء المجلس علما بأنني تلقيت رسالة من ممثل لبنان يطلب فيها دعوته الى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس . ووفقا للممارسة المتبعة، أزمع ، بموافقة المجلس، دعوة هذا الممثل للاشتراك في المناقشة دون أن يكون له حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس .

لعدم وجود اعتراض ، تقرر ذلك .

بناء على دعوة الرئيس قام السيد فاخوري (لبنان) بشغل المقعد المخصص له على طاولة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج على جدول أعماله . أمام أعضاء مجلس الأمن تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان عن الفترة الواقعة من ١٣ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٣ الى ٩ نيسان/ابريل ١٩٨٤ ، وهو التقرير الوارد في الوثيقة S/16472 .

كذلك أمام أعضاء المجلس الوثيقتان الأخريان التاليتان : الوثيقة S/16471 ، رسالة مؤرخة في ٩ نيسان/ابريل ١٩٨٤ ، وموجهة الى الأمين العام من الممثل الدائم للبنان لدى الأمم المتحدة ؛ والوثيقة S/16491 التي تتضمن نص مشروع قرار تم اعداده خلال مشاورات المجلس .

وانني أفهم أن المجلس على استعداد للمضي قدما نحو التصويت على مشـــروع القرار المعروض عليه . وما لم يكن هناك اعتراض ، أطرح الآن مشروع القرار للتصويت .

لعدم وجود اعتراض ، تقـرر ذلـك .

أجـرى تصويت برفع الأيـــدى .

المؤيـدون : باكستان ، بيرو ، زمبابوى ، الصين ، فرنسا ، فولتا العليـــا ، مالطـة ، مصـر ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلنـــدا الشمالية ، نيكاراغوا ، الهند ، هولندا ، الولايات المتحدة الأمريكية

المعارضون : لا أحـــد

الممتنعـون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية أوكرانيـــا الاشتراكية السوفياتيـة

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : نتيجة التصويت كما يلي : ١٣ صوتـا مؤيـدا مقابل لا شيء وامتناع اثنين عن التصويت . وبهذا يكون مشروع القرار قد اعتمـــد بوصفه القرار ٥٤٩ (١٩٨٤) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أعطي الكلمة الآن للممثليـــن الذين يرغبون في الادلاء ببيانات بعد انتهاء عملية التصويـت .

السيد أوفنيكوف (اتحـاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (ترجمـــة شفوية عن الروسية) : لقد كان على مجلس الأمن مرارا وتكرارا أن يعود الى بحث الحالـــة غير العادية والشاذة في لبنان ، تلك الحالة التي سبّبها العدوان الاسرائيلي . لقد أصبحت هذه المسألة من المعالم الدائمة لأنشطة مجلس الأمن على مدى ست سنـوات حـتى الآن . من الممكن حقا أن المجلس لم يكرّس وقتا وجهدا لأى قضية أكثر مما كرّسه لقضية لبنـــان . ان قائمة القرارات التي اتخذت بشأن هذا البند قائمة طويلة وتزداد طولا . وبمرور الوقـت قد تنشأ حالة نجد فيها أن الفشل المزمن في تنفيذ قرارات مجلس الأمن بشأن لبنـــان سوف يعتبره الآخرون أمرا عاديا وطبيعيـا .

ومثل هذه الحالة لا يمكن الا أن يثير القلق العميق . وفي رأى الوفد السوفياتي أنه قد آن الأوان لأن يقوم مجلس الأمن مرة أخرى وعلى نحو جاد ببحث الأسباب الجذرية الكامنة وراء التوتر الخطير الذى حوّل لبنان الى مصدر للحرب والغليان ، وهنا بطبيعة الحال أشير الى العدوان الاسرائيلي على لبنان واحتلال اسرائيل غير الشرعي لأكثر من ثلث الأراضي اللبنانية ، وهو الاحتلال الذى يستمر حتى اليوم .

وفي القرار الذى اتخذ منذ ست سنوات تقريبا — بعد غزو اسرائيل للبنان في آذار/مارس ١٩٧٨ وهو القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) — طلب مجلس الأمن من اسرائيل أن توقف عدوانها وأن تسحب قواتها الى ما وراء الحدود اللبنانية المعترف بها دوليا . وكما يعلم المجلس فان هذا القرار بقي في حقيقة الأمر دون تنفيذ وأصبح لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان التي أنشئت بموجب هذا القرار ، مهمة دائمة في جنوب لبنان .

وفي ضوء هذا العدوان الجديد ، الواسع النطاق والدموى ، الذى شنته اسرائيل في حزيران/يونيه ١٩٨٢ ، اتخذ مجلس الأمن بالاجماع القرارين ٥٠٨ (١٩٨٢) و ٥٠٩ (١٩٨٢) ، اللذين طلب فيهما الوقف الفورى لكل الأعمال العسكرية في لبنان ، والانسحاب غير المشروط للقوات الاسرائيلية من أراضي لبنان . وقد أكد المجلس على هذا المطلب بعد ذلك مرارا في قراراته التالية .

ومع ذلك ، فان جميع تلك القرارات ، التي اتخذها مجلس الأمن ، لا تزال حتى الآن موضع تجاهل صارخ من تل أبيب . ان المحتلين الصهاينة يواصلون احتلال أراضي لبنان . ان قتل وجرح مئات الألوف . وتدمير المدن والقرى ، وما أصاب مخيمات صبرا وشاتيلا الفلسطينية . ليست قائمة كاملة بالجرائم التي ارتكبتها الآلة العسكرية الاسرائيلية .

اننا لا نملك الا أن نعتبر هذا استمرارا للسياسة التوسعية التي تنتهجها الدوائر الحاكمة في اسرائيل ، التي تضع مخططات لتقسيم لبنان ، والتي تستفيد أيضا من تجربتها التي اكتسبتها من احتلالها للضفة الغربية لنهر الأردن وقطاع غزة ومرتفعات الجولان . ان دماء اللبنانيين ومعاناتهم ، وكذلك دماء ومعاناة الشعوب العربية الأخرى ، قد غذت التحالف الاستراتيجي المشؤوم بين تل أبيب وواشنطن . وهو التحالف الذى تحول الى مشاركة مباشرة في العدوان الاسرائيلي . وكما هو واضح تماما ، فان عدوان اسرائيل على لبنان في حزيران/يونيه ١٩٨٢ كان منذ البداية قد أعد بمعرفة الولايات المتحدة وعلمها .

ان السيد الكسندر هيغ ، وزير خارجية الولايات المتحدة السابق ، في مذكراته التي نشرت مؤخرا ، يقدم الوصف التالي للأحداث ، بدءا من تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨١ . أبلغ السيد بيغين ، رئيس وزراء اسرائيل في ذلك الحين ، ألكسندر هيغ أن اسرائيل قد

بدأت التخطيط لغزو لبنان ، ومع ذلك ، وبعد شهر ، وأقصد في تشرين الثاني / نوفمبر من نفس العام ، وقّعت الولايات المتحدة مذكرة بشأن التعاون الاستراتيجي مع اسرائيل . وفي منتصف كانون الثاني /يناير ١٩٨٢ وجدنا السيد بيغين يذكّر السيد هيغ ، مرة أخرى بأن اسرائيل تعدّ لضربة في الجنوب اللبناني . وفي شباط/ فبراير ١٩٨٢ ، أوضح رئيس المخابرات العسكرية الاسرائيلية ، في اجتماع مع هيغ في واشنطن ، أن القوات الاسرائيلية التي غزت لبنان تنوى أن تتقدّم صوب الضواحي الجنوبية لبيروت . وبعبارة أخرى ، فان الولايات المتحدة كانت لديها فكرة واضحة عن نطاق العمل العدواني الجديد الذى تخطط له اسرائيل .

وفي بداية أيار/ مايو ١٩٨٢ حذّر بيغين الولايات المتحدة بأن الغزو الاسرائيلي للبنان أصبح ــ كما قال ــ أمرا حتميا لا مفر منه . وأخيرا ، في نهاية شهر أيار/ مايو١٩٨٢ ، أبلغ بيغين وشارون حلفاءهما الأمريكيين أن قرار غزو اسرائيل للبنان نهائي ولا يمكن الرجوع فيه .

هذا هو تاريخ الاعداد للعدوان الاسرائيلي .

فما الذى فعلته الولايات المتحدة في ظل هذه الظروف ؟ كما نرى في نفس المذكرات أن الولايات المتحدة نصحت اسرائيل بأن تتذرّع بأى نوع من الذرائع لتبرير الغزو ، والاّ ــ كما قال هيغ للاسرائيليين ــ فان الرأى العام الأمريكي قد لا يتحمّل هذه العملية وقد لا يتقبلها . والخلاصة هي أن الولايات المتحدة كانت على علم بالعدوان الذى تعدّ له اسرائيل ضد لبنان قبل ثمانية أشهر من بدئه ، وانها كانت تتشاور بانتظام مع اسرائيل بشأن جميع مراحل هذا الاعداد . ومع ذلك ، فان الولايات المتحدة لم تفعل شيئا لوقف ذلك العدوان ، بل واصلت تزويد اسرائيل بالسلاح والمعدات الحربية ، الأمر الذى جعل ذلك الغزو ممكنا ، نتيجة للدعم المادى الأمريكي . ولهذا ــ وهو أمر لا يمكن تفنيده الآن ــ فاننا نرى أن عدوان اسرائيل ضد لبنان كان عدوانا اسرائيليا أمريكيا مشتركا .

ان المرحلة التالية في المشاركة الأمريكية في الحرب ضد العرب كانت ادخال القوات الأمريكية المقاتلة في أراضي لبنان تحت علم ما سمي بالقوات متعددة الجنسيات ، وما تبع

ذلك من عمليات قصف قامت بها تلك القوات من الأرض والبحر والجو ضد السكان العرب . وهكذا فاننا نرى الموقف على النحو التالي . وجهان لعملة واحدة : عدوان اسرائيل وعدوان الولايات المتحدة الأمريكية على العرب . اذن ، هذا هو التعاون الاستراتيجي الأمريكي الاسرائيلي عندما وضع موضع التنفيذ .

وفيما يتعلق بالحالة السائدة حاليا في الجنوب اللبناني ، فان الوفد السوفياتي يؤمن ايمانا عميقا بأن مجلس الأمن يواجه مشكلة هامة للغاية . ويمكن للمرء أن يتساءل : الى متى سوف نجد أن الأمم المتحدة ، وجهازها الرئيسي ، مجلس الأمن ، يمكن أن يقبلا احتلال اسرائيل لأراضي دولة مجاورة ، عضو في الأمم المتحدة ؟ الى متى سوف تستمر الأمم المتحدة ومجلس الأمن في السماح للعدوان ومن يحمونه بأن يتجاهلوا القرارات العديدة ، الصادرة عن مجلس الأمن ، دون عقاب في الوقت الذى يشكل فيه التنفيذ الكامل لهذه القرارات التزاما يقع على عاتق أعضاء هذه المنظمة جميعها ؟ لا يمكن أن يكون هناك شك في أن الاجابة على هذه الأسئلة هي أنه ينبغي على المجلس ألا يسكت على مثل هذه الحالة التي نجد فيها - نتيجة عناد اسرائيل ورفضها لوضع حد لاحتلال أراضي لبنان - ان المعتدى يواصل ، في مواجهة العالم بأسره ، زيادة رقعة الأراضي التي يحتلها ، وان قوات الأمم المتحدة عاجزة عن أداء الوظيفة الرئيسية التي عهد بها اليها مجلس الأمن ، وهي ضمان الاشراف على انسحاب القوات الاسرائيلية من لبنان .

ومن واجب مجلس الأمن أن يصر على تنفيذ اسرائيل غير المشروط للقرارات التي اتخذت فيما مضى والتي تطالب بانهاء العدوان الاسرائيلي في لبنان .

وفي ضوء طلب حكومة لبنان وتوصيات الأمين العام ، يرى الوفد السوفياتي أنه ليس ثمة اعتراض في المرحلة الحالية على مد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان للفترة العادية المقبلة . بيد أننا ، في الوقت نفسه ، نفترض أن يقوم مجلس الأمن خلال هذه الفترة باتخاذ جميع الخطوات اللازمة التي تكفل انهاء الاحتلال الاسرائيلي . واذا لم تقم اسرائيل بسحب قواتها من لبنان ، فانه يتعين على مجلس الأمن - ونؤكد : أنه يتعين عليه - أن ينفذ المهام التي أناطها به ميثاق الأمم المتحدة ، وهي النظر في اتخاذ خطوات فعّالة وعملية تمشيا مع تلك الظروف . ولا يمكننا أن نواصل السكوت عن احتلال اسرائيل للأراضي اللبنانية وعما يصاحب ذلك من تجاهل لقرارات مجلس الأمن .

ويود الوفد السوفياتي أن يغتنم هذه الفرصة ليؤكد من جديد الموقف الأساسي والمبدئي للاتحاد السوفياتي فيما يتعلق بقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان . أولا ، ان ارسال القوة الى الأراضي اللبنانية لا ينبغي أن يمس بحال من الأحوال الحقوق السيادية للبنان . ثانيا ، لا ينبغي أن يعهد الى قوة الأمم المتحدة في لبنان بوظائف لا تتفق مع واجباتها المحددة في الميثاق ؛ ولا ينبغي لها التدخل في شؤون لبنان . ثالثا ، يجب أن تؤخذ في الاعتبار الكامل مسؤولية اسرائيل ، بوصفها دولة معتدية ، عن الأعمال التي قامت بها .

وفي هذا الصدد ، نؤكد ان جميع النفقات المتعلقة بآثار العدوان الاسرائيلي المسلح لابد أن يتحملها المعتدي نفسه . ولهذا السبب ، فان الاتحاد السوفياتي ، كما فعل في الماضي ، لن يشارك في تحمل نفقات انشاء وعمل قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان .

السيد كلارك (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد أقر أعضاء مجلس الأمن بالاجماع على أن القرار الذي اتخذه المجلس لتوه لا يتجاوز قرار

مجلس الأمن ٥٣٨ (١٩٨٣) ، وأنه مجرد تمديد له . وعلى أساس هذا الفهم صوتت الولايات المتحدة لصالح القرار .

السيد لوويه (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : لقد جدد مجلس الأمن لتوه مرة أخرى ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل) . ان الوفد الفرنسي بتأييده قرار مجلس الأمن أظهر تأييد فرنسا لدور الأمم المتحدة في لبنان والأهمية التي تعلقها على أداء اليونيفيل على الوجه الأكمل للمهمة التي أناطها بها مجلس الأمن في قراريه ٤٢٥ (١٩٧٨) و ٤٢٦ (١٩٧٨) .

وفي هذا الصدد ، لا يسع وفدي ألا أن يشاطر القلق الذي أعرب عنه الأمين العام في تقريره المتعلق بتجديد ولاية القوة . ان عمل اليونيفيل لم يف وفاء تاما بالآمال التي علقها المجتمع الدولي الممثل في هذا المجلس ، والشعب اللبناني ، الذي هو ضحية صراع لا نهاية له ، على قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان .

ان الغزو الاسرائيلي في حزيران/يونيه ١٩٨٢ أدى بالفعل الى تغييرات جذرية في الظروف التي تعمل في ظلها اليونيفيل . وتواصل قوات الدفاع الاسرائيلية العمل ، انتهاكا لقراري مجلس الأمن ٥٠٨ (١٩٨٢) و ٥٠٩ (١٩٨٢) ، في منطقة وزع القوة . هذا هو السبب الرئيسي للصعوبات التي تواجهها القوة في القيام بمهامها . وانه ليحدونا الأمل في أن يوضع حد عاجل قريب لهذه الحالة غير العادية ، لكي يستعيد لبنان وحدته وسلطة حكومته داخل حدوده المعترف بها دوليا وفقا للقرار ٥٢٠ (١٩٨٢) .

ويتطلع جميع سكان الجنوب اللبناني الى السلم . وينبغي أن تكون اليونيفيل في وضع يضمن لها توفير حماية أكثر فعالية ودرجة أكبر من الأمن للسكان المدنيين في المنطقة .

ان وفد بلادي قد أحاط علما باهتمام كبير بالملاحظات التي أبداها الأمين العام في تقريره ، وعلى وجه الخصوص ، فكرة قيام المجلس ، في الوقت الملائم ، بالنظر في خطة عمل في المستقبل من شأنها جعل ولاية القوة أكثر فعالية . وتشاطر فرنسا الأمين العام وجهة نظره التي مؤداها ان اعادة اقرار السلم والاستقرار في جنوب لبنان تحت سلطة الحكومة اللبنانية وسيادتها

" تمثل ، على المدى الطويل ، أفضل ... ضمان لأمن كل المعنيين " .

(S/16472 ، الفقرة ٢٦)

ويوسع اليونيفيل أن تسهم اسهاما مفيدا في ذلك التغيير . لذلك فان فرنسا على استعداد للنظر في المهام الجديدة التي قد يرى مجلس الأمن من المناسب اناطتها باليونيفيل . واننا على استعداد ، خاصة اذا تقدمت حكومة لبنان بطلب ذلك ، للنظر في مد ولاية اليونيفيل ومنطقة نشرها . وبهذه الروح فان فرنسا سوف تتعاون مع الأمين العام من أجل تنفيذ الولاية التي أنيطت به للتو .

واسمحوا لي قبل أن أختتم كلمتي ، أن أشيد بالعمل الدؤوب الذى يقوم به ضباط اليونيفيل وجنودها الذين ما برحوا يضطلعون بالتزاماتهم بشجاعة وتفان في ظل ظروف حساسة للغاية .

ان فرنسا التي تسهم بأكبر عدد من الجنود في قوات اليونيفيل ، تدرك ادراكا تاما الجهود التي تبذلها البلدان التي تساهم في هذه القوة . ونفهم القلق الذى يشعر به المشتركون معنا في القوة ازاء الظروف التي كثيرا ما تبعث على الاحباط والتي تعمل القوات في ظلها . ونأمل أن يتم التوصل بسرعة الى حل مرض لمشاكل التمويل التي شدد عليها الأمين العام في الفقرة ٢٧ من تقريره . وعلى الرغم من ذلك ، فان فرنسا على اقتناع بأنه من الأهمية بمكان أن نبقي على وجود للأمم المتحدة في جنوب لبنان ، يمكنه في المستقبل القريب ، على ما نأمل ، أن يكون عاملا حاسما في اعادة احلال السلم في تلك المنطقة .

السيد خليل (مصر) : سيدى الرئيس ، ان وفد مصر يرى في موافقة مجلس الأمن على تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لمدة ستة أشهر أخرى ـ يرى في ذلك ـ دليلا جديدا على استمرار التزام المجتمع الدولي بتأييد استقلال لبنان وسيادته ووحدة أراضيه . وهذا هو ما عبّرت عنه قرارات متعددة لمجلس الأمن والجمعية العامة .

ان وفد مصر يؤيّد ما ذكره الأمين العام في تقريره الأخير (S/16472) المؤرخ في ٩ نيسان/ابريل ١٩٨٤ ، بما تضمنه من الدعوة الى اعادة الحالة في جنوب لبنان الى وضعها الطبيعي . والواقع أننا نتمشى مع الملاحظات التي أوردها الأمين العام في نهاية هذا التقرير . كما أننا لا نغفل في الوقت ذاته الاشارات التي وردت فيه والمتعلّقة بالزيادة الملحوظة في ردود الفعل المعادية من جانب السكان المحليين ضد وجود قوات الدفاع الاسرائيلية ، وهو في الواقع نتيجة طبيعية لأى احتلال .

ان الحكومة اللبنانية تعتبر استمرار وجود قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان أمرا لازما وضروريا ، وهو ما انعكس أيضا في رسالة ممثلها الدائم التي عمّمت بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن بتاريخ ٩ نيسان/ابريل تحت الرقم S/16471 ، والتي يطلب فيها تمديد ولاية هذه القوة لمدة ستة أشهر أخرى ، بنفس الصلاحيات المحددة في قرارى مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) و ٤٢٦ (١٩٧٨) وفي قرارات مجلس الأمن الأخرى في هذا الشأن .

والواقع أننا نرى أيضا أن وجود قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان يعدّ تعبيرا هاما عن التزام الأمم المتحدة بتأييد الحكومة اللبنانية في استعادة السيطرة الكاملة وسلطاتها في الجنوب اللبناني . ولذلك فاننا أيّدنا مشروع القرار الذى طرح على المجلس منذ لحظات .

ان موقف مصر معروف من مطالبتها المستمرة بانسحاب القوات الأجنبية من لبنان . وقد سبق لمصر أن أشارت لذلك في مناسبات سابقة داخل الأمم المتحدة وخارجها ، وبالذات الى ضرورة الانسحاب الكامل للقوات الاسرائيلية من الأراضي اللبنانية . على أننا نحرص اليوم كذلك على تجديد الاشارة الى هذا الموقف باقتباس ما جاء في البيان الرسمي

الصادر في القاهرة بتاريخ ١١ نيسان/ابريل ١٩٨٤ ، في ختام الزيارة الرسمية التي قام بها الرئيس اندريه كولا نغا ، رئيس جمهورية افريقيا الوسطى . فقد طالب الرئيسان مبارك وكولا نغا في البيان المشترك بضرورة الانسحاب الكامل والفوري للقوات الاسرائيلية من الأراضي اللبنانية وفقا لقرارات مجلس الأمن ، كما أعرب الرئيسان عن تأييدهما لكل الجهود التي تهدف الى تحقيق المصالحة في لبنان والحفاظ على استقلاله وسيادته ووحدة أراضيه .

السيد فان ديرستويل (هولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد الرئيس ، عندما قام مجلس الأمن في شهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٣ بتمديد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان أعلمت المجلس بقرار حكومة بلادي بالاحتفاظ بكتيبة محدودة ضمن قوة الأمم المتحدة في جنوب لبنان . وبتعاون وثيق مع كل من الأمين العام ومقر قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان الواقع في الناقورة ، أعيدت الكتيبة الهولندية الى وطنها واستبدلت بسرية مشاة معززة يبلغ عددها ١٦٥ فردا تقريبا . وأذكر أيضا بأن السبب الرئيسي لقرارنا بالحفاظ على وجودنا في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان هو ايماننا بأن هذه القوة لا يزال في مقدورها أن تقوم بدور أجدى من الدور الذي تتمكن القوة من أدائه هذه الأيام . ولست بحاجة الى أن أذكر هنا بأن المهام التي تقوم بها حاليا قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ، ولا سيما المساعدة الانسانية التي تقدمها للسكان المحليين في منطقة عملها ، وكذلك اسهامها في سلم واستقرار الجنوب اللبناني ، مهما كانت فائدة هذه المهام ، لا تتفق مع الولاية الأصلية الواردة في قراري مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) و ٤٢٦ (١٩٧٨) ، ولا تتفق أيضا مع نوايا قرارات مجلس الأمن التي اتخذها بعد ذلك بشأن انسحاب القوات الاسرائيلية واعادة سلطة الحكومة اللبنانية في جنوب لبنان .

اننا نوافق تماما على ملاحظات الأمين العام الواردة في تقريره الأخير عن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان والقائلة بأن العودة الى السلم الحقيقي والأوضاع العادية في جنوب لبنان ستكون من صالح جميع الأطراف المعنية تقريبا . ويسعدنا أن نلاحظ اعترافا

أكثر عمومية بدور قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان في اشاعة الاستقرار في جنوب لبنان ، وبالدور الهام الذى يمكن للقوة أن تقوم به في تغيير الحالة في تلك المنطقة الى الأفضل . ولقد اقترح الأمين العام في تقريره :

" أن ينظر المجلس ، في الوقت المناسب ، ودون اخلال بالترتيبات المتخذة في نواح أخرى في لبنان ، في نهج للعمل في المستقبل ، يكون من شأنه زيادة فعالية ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وعلى وجه الخصوص في جنوب لبنان ، في اطار انسحاب القوات الاسرائيلية من تلك المنطقة ". (S/16472 ، الفقرة ٢٥)

اننا نشيد بالأمين العام على الأفكار التي قدمها وعلى المشاورات التي قام بها في الأسابيع الأخيرة بغية التوصل الى طرق أخرى لتحقيق الانسحاب الاسرائيلي واعادة السلم والأوضاع العادية وسلطة الحكومة اللبنانية وسيادتها في جنوب لبنان ، بما يتفق مع قرارى مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) و ٤٢٦ (١٩٧٨) وقراراته الأخرى ذات الصلة . واننا على استعداد ، من جانبنا ، للتصويت لصالح أى قرار يتخذه المجلس ينص على اطار أفضل لتحقيق هذه الأهداف التي يبدو أن جميع الأطراف توافق عليها . وباعتبارنا من المساهمين بقوات في هذه القوة ، فاننا نشعر بأنه آن الأوان لاتخاذ المجلس لقرار طال انتظاره يعيد المجلس به تنشيط دور قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان .

كما أن الأمين العام حذّر في تقريره من أن المرء يجب ألّا يقلل من شأن الصعوبات التي تكتنف وضع خطة ترمي الى تحقيق هذه الأهداف الشاملة ، وتفي في الوقت نفسه بحقوق ومصالح حكومة وشعب لبنان . وعلى الرغم من هذه الصعوبات ، فاننا نعتقد أنه آن الأوان أن تعيد جميع الأطراف المعنية النظر على نحو جاد في الدور الذى يمكن أن تقوم به قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان في اعادة السلم والأوضاع العادية في جنوب لبنان ، التي تمثل ، كما ذكر الأمين العام ، على المدى الطويل ، أفضل أمل بالنسبة للمستقبل وأحسن ضمان لأمن الجميع . وبالتالي ، فاننا نحث جميع الأطراف المعنية أن

تستفيد استفادة مناسبة من الامكانيات التي تتيحها عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم في اعادة السلم والأمن الدوليين في المنطقة . وقد يكون لعدم اغتنام هذه الفرص المتاحة الآن اثار خطيرة في المستقبل . وبالاضافة الى ذلك ، من الواضح أيضا أنه لا يمكن أن ينتظر من المجتمع الدولي ، الذى أبقى على قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان في المنطقة لمدة عامين تقريبا منذ الغزو الاسرائيلي للبنان بتكلفة باهظة ، وخاصة بالنسبة للبلدان المساهمة بالأفراد ، الاستمرار في دعم لبنان الى ما لا نهاية .

وفي هذا الصدد ، اغفروا لي أن استرعي انتباهكم مرة أخرى الى الصعوبات المالية التي تواجهها قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان . وقد أحاطنا الأمين العام علما أنه ، اعتبارا من أول نيسان/ابريل ١٩٨٤ ، وصل العجز المتراكم في الحساب الخاص بالقوة الى ١٨٦ر٤ مليون دولار . وكما ندرك جميعا فان بعض الدول الأعضاء يقصر باستمرار عن الوفاء بالتزاماته ، مما يخلق مشاكل مالية كبيرة بالنسبة لهذه المنظمة وللدول المساهمة بقوات في هذا الشأن . وقد أعرب الأمين العام عن بالغ القلق ازاء حالة الأمور هذه التي يمكن أن تعرّض للخطر مفهوم عمليات حفظ السلم بأكمله .

وأخيرا ، ومع أن المجلس أنشأ قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لغرض تسهيل انسحاب القوات الاسرائيلية من جنوب لبنان ، فانه من غير الانصاف والواقعية أن نتجاهل الجوانب الأخرى للأزمة في لبنان ، التي لابد من علاجها على نحو عاجل أيضا . وبالتالي ، اسمحوا لي أن أعلن مرة أخرى بايجاز موقف حكومة بلادى : اننا لا نزال نشعر بالقلق العميق ازاء الحالة في بيروت وما حولها ، ومرة أخرى نطالب جميع الأطراف المعنية أن تحجم فورا عن استعمال القوة وأن توافق فورا على وقف اطلاق النار .

ومرة أخرى نود أن نؤكد على الحاجة الى أن تستأنف ، دون المزيد من التأخير، عملية المصالحة والتفاوض الهادفة الى تشكيل حكومة تتمتع بأكبر قدر من التأييد الوطني وتمارس سلطتها على جميع أراضي لبنان . وستكون حكومة كهذه في موقف أقوى لتأكيد سلطتها ولتحقيق الهدف المرجو ، ألا وهو الانسحاب الكامل لكل القوات غير اللبنانية غير المرخص بها من الأراضي اللبنانية . ان موقف حكومتي من هذه القضية لا يزال دون تغيير : نؤيد تمام التأييد السلامة الاقليمية للبنان ووحدته وسيادته واستقلاله ، ومن الواضح ان هذا يقتضي انسحاب جميع القوات الأجنبية غير المرخص بها من الأراضي اللبنانية .

سير جون طوسون (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان محنة الشعب اللبناني المستمر تمس معظمنا ، ان لم تمسنا جميعا . ومن واجب هذا المجلس أن يبذل قصارى جهوده لمساعدة شعب لبنان على احلال السلم والاستقرار المنشودين وعلى تدعيم وحدة أراضي دولته وسيادتها واستقلالها .

لقد ذكر الممثل الدائم للبنان في رسالته المؤرخة في ٩ نيسان/ابريل والموجهة الى الأمين العام ، ان حكومته تعتقد ان الأوان قد آن ليقيّم مجلس الأمن من جديد مهمة قوات اليونيفيل لتؤدي دورا أكثر دينامية . ان حكومتي توافق على هذا الرأي ، وتدعو منذ أمد طويل الى توسيع نطاق وجود الأمم المتحدة في لبنان . وشعرنا بأسف كبير لأن المجلس منع قبل شهرين من اتخاذ اجراء لتعزيز وجود الأمم المتحدة في بيروت . ولهذا يسعدنا أن الأمين العام يقترح في تقريره المقدم الى المجلس أن تتاح لليونيفيل في المستقبل القريب فرصة الاضطلاع بدور أوسع ، الأمر الذي يعتبر مفيدا وبناء . ونرحب بعمليات جس النبض التي قام بها مع الأطراف المعنية ، ونعتقد أن هذا هو النهج الصحيح ، ونؤيد الأهداف التي بيّنها في تقريره . وكما ذكر ، وكان محقا في ذلك ، ان لجميع الأطراف المعنية مصلحة مشتركة في تغيير الحالة في الجنوب اللبناني الى الأفضل .

ومن جهتنا ، فان المملكة المتحدة تقف على أهبة الاستعداد في اللحظة المناسبة لتنظر مع بقية أعضاء المجلس في نهج العمل المستقبل الذي اقترحه الأمين العام . ونأمل أن أعضاء المجلس الآخرين سينضمون الينا في تشجيع الأمين العام على مواصلة استكشاف

الامكانيات لدى الأطراف المعنية . ونفسر مشروع القرار الذى اعتمدناه توا بأنه يقر مواصلة الأمين العام لاتخاذ اجراءات على هذا الأساس . ولهذا السبب ، ولأننا نؤيد أيضا توسيع نطاق الولاية الحالية لليونيفيل ، أسعدنا أن نصوت لصالح القرار .

ويأسف وفدى لأن وفدين لم يتمكنا من تأييد هذا العمل الذى تقوم به الأمم المتحدة لحفظ السلم والذى لولا امتناعهما لحظي بثناء عالمي . وأجد نفسي مضطرا مرة أخرى الى استرعاء الاهتمام الى الصعوبات المالية الخطيرة التي تواجه قوة اليونيفيل . ويردد وفدى قلق الأمين العام البالغ ازاء هذه الحالة التي لا يمكن قبولها . ونضم صوتنا الى صوته في دعوة الدول المعنية الى دفع أنصبتها المقررة دون تأخير .

أخيرا ، أود أن أنتهز هذه الفرصة مرة أخرى لأشيد بالجنرال كالاهان وموظفيه ، وضباط وجنود اليونيفيل ، ومراقبي الهدنة التابعين للأمم المتحدة على تفانيهم المستمر في أداء مهمتهم .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : طلب ممثل لبنان أن يتكلم ، وأعطيه الكلمة .

السيد فاخورى (لبنان) : سيدى الرئيس ، اسمحوا لي في مستهل كلمتي أن أهنئكم بمناسبة توليكم رئاسة المجلس لشهر نيسان/ابريل الحالي ، وان أشكركم على الجهود التي بذلتموها لانجاح المشاورات حول تجديد ولاية القوات الدولية المؤقتة في لبنان ، وهي جهود تنم عن دراية ومقدرة سياسية تتمتعون بهما .

اسمحوا لي أيضا أن أتوجه بالشكر الى سلفكم سعادة السفير أرياس ستيبا ، ممثل بيرو الدائم ، رئيس مجلس الأمن لشهر آذار/مارس الماضي ، على حسن ادارته ولباقته في تسيير أعمال المجلس .

مرة أخرى يتقدم لبنان بطلب التجديد لولاية قوات الأمم المتحدة المؤقتة لمدة ستة أشهر وعلى الأسس المعتمدة في القرار ٤٢٦ (١٩٧٨) .

ان اليونيفيل ، التي بيّن أوضاعها بالتفصيل سيادة الأمين العام دى كوييار في تقريره المؤرخ في ٩ نيسان/ابريل ١٩٨٤ (الوثيقة S/16472) ، لم تتمكن من تنفيذ المهمة الموكولة

اليها من قبل هذا المجلس تنفيذا كاملا لأسباب عديدة تعرفونها ولا أرى ضرورة لتكرارهـــا الآن ؛ انها لا يزال أمام اليونيفيل الكثير حتى تؤدى مهمتها وتنهيها على أكمل وجه .

من هذا المنطلق أشار تقرير الأمين العام الى تأييد طلب التجديد لليونيفيل والـى نهج جديد لعملها في المستقبل القريب . وقد أشرت اليه بصورة تقييم جديد لهذا العمل في رسالتي الموجهة الى سيادته والمؤرخة في ٩ نيسان/ابريل الجارى (الوثيقـــة رقـــم S/16471) .

وتعتقد حكومتي بأن هذا التقييم قد حان وقته نظرا للأخطار التي تحدق بالجنـــوب اللبناني المحتل وبأهله . ولذلك فاننا نؤيد بشدة مضمون تقرير الأمين العام وملاحظاتـــه المتعلقة بمستقبل اليونيفيل وبالتحرك الذى يرى القيام به بالتشاور مع الحكومة اللبنانيـــة والأطراف المعنية لتمكين قوة الأمم المتحدة من تحقيق أهداف القرارين ٤٢٥ (١٩٧٨) و٤٢٦ (١٩٧٨) والقرارات الأخرى ذات الصلة . كما أننا نؤيد بشدة الموقف الذى اقترح الأمـــين العام على المجلس اتخاذه لجهة نشر القوات الدولية مع عناصر الجيش اللبناني وقوى الأمـــن الداخلي في كل بقعة تجلو عنها اسرائيل ، وتكليف القوات الدولية بالانتشار حتى الحـــدود المعترف بها دوليا ، ومساعدة السلطة اللبنانية على بسط السيادة الوطنية على كل المنطقة ؛ ثم لجهة وضع الترتيبات اللازمة لضمان تحول الجنوب في المستقبل القريب الى منطقة ســـلام تحت سيادة الحكومة اللبنانية وسلطتها .

كما تتمنى حكومتي بأن تخضع لاحقا الطرقات الدولية في الجنوب لاشراف قوات الأمم المتحدة . وحكومتي تطالب بفتح جميع المعابر والطرقات المؤدية الى الجنوب ووقف جميع الممارسات ضد الأهالي من رسميين ومدنيين . ان الأوضاع السائدة في الجنوب اليوم خطيرة للغاية وان التدابير التي تتخذها السلطات الاسرائيلية ومنها قطع الطريق الرئيسية مع الجنوب تؤدي الى قطع أوصال الجنوب وفصله عن لبنان واخضاعه لأنظمة أمنية واقتصادية الأمر الذي يترك نتائج سلبية على وضع السكان هناك . فالجنوب جزء أساسي من الوطن اللبناني والسلام في لبنان كله مرتبط بقضية الجنوب ومصيره .

ولا بد من التأكيد في هذا المجال بما لا يقبل اللبس ولا الشك بأن الحكومة اللبنانية لا تعترف بأية تنظيمات عسكرية ، ولا تعترف بأية قيادات غير منشأة أو معينة رسميا وشرعيا . وبالتالي فلا اعتراف ولا تعامل على أي صعيد ولا في أي اطار مع هذه التنظيمات والقيادات المصطنعة مثيلات ما يسمى بجيش لبنان الجنوبي او بجيش " لحد " .

ان مسؤولية مجلسكم الكريم مسؤولية مباشرة وجسيمة ، وهو المؤتمن على الأمن والسلام الدوليين وبالتالي على أمن وسلامة الدول الاعضاء ومواطنيها في أية بقعة من بقاع العالم تشهد ما يشهده جنوب لبنان ويقاسي أهلها ما يقاسيه أهل جنوب لبنان .

ان تطلع الشعوب الى هذا المجلس يكاد يكون الفرصة الأخيرة التي تحلم بها لوضع حد لآلامهم ومآسيهم . وتجاوب المجلس مع أي طلب محق يزيد في ثقة هذه الشعوب بأن لها في نهاية المطاف مرجعا تلوذ به يحقق لها آمالها وأمانيها في العيش بأمان وسلام .

ان قرار مجلس الأمن اليوم ، بالنظر للظروف الراهنة العصيبة التي يمر بها الجنوب اللبناني ، نعتبره خطوة جديدة نحو تحقيق مهمة اليونيفل الأساسية ، كما نعتبره منطلقا لتحرك جدي يشرف عليه هذا المجلس ويتولاه سعادة الأمين العام للأمم المتحدة شخصيا .

في ختام كلمتي لا بد لي من أن أتوجه باسم الحكومة والشعب اللبناني بالشكر الجزيل الى سعادة الأمين العام دي كوييار على تقريره الذي يتسم بالوضوح والصراحة ويتضمن عناصر واقعية وعملية ويشتمل على نظرة شاملة مستوحاة من رغبة أكيدة في المساهمة الفعلية لاحلال الأمن والسلام في جنوب لبنان . كما أتوجه بالشكر الى الدول المشاركة في اليونيفل

والى قواتها العاملة في جنوب لبنان بقيادة الجنرال كالاهان ، من ضباط وجنود وادارين ، على ما يقومون به من أعمال تستحق التقدير والثناء في ظل أوضاع أقل ما يقال فيها أنها صعبة للغاية وان الظروف شاءت الا تكون مواتية لكي ترتفع اليونيفل الى المستوى المطلوب في تنفيذ مهمتها .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أشكر ممثل لبنان على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي .

أود أن أبلغ أعضاء المجلس انني تلقيت لتوى رسالة من ممثل اسرائيل يطلب فيها ان يدعى للاشتراك في مناقشة البند الوارد في جدول أعمال المجلس . ووفقا للممارسة المتبعة أزمع ، بموافقة المجلس ، دعوة هذا الممثل للمشاركة في المناقشة دون أن يكون له حق التصويت وفقا للمادة ٣١ من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس .

نظرا لعدم وجود اعتراض ، فقد تقرر ذلك .

بناء على دعوة الرئيس ، شغل السيد بلوم (اسرائيل) المقعد المخصص له في جانب قاعة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : طلب ممثل اسرائيل الكلام . وأدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد بلوم (اسرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : في مستهل كلمتي اسمحوا لي أن أعبر لكم ، سيدي ، عن احترامي بمناسبة توليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر . أود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لكي أعرب عن تقديرنا الحار للممثل الدائم لبيرو للطريقة القديرة والفعالة التي أدار بها مهام الرئاسة في الشهر الماضي .

لم أكن أنوى التدخل في هذه المناقشة . ومع ذلك ، وبالنظر الى البيانات المفرطة في الاسراف وغير الدقيقة على نحو فادح التي أدلى بها بعض المتكلمين هنا اليوم أجد لزاما علي أن أعلن مرة أخرى موقف حكومتي بشأن المسألة قيد البحث وهي - وأذكر بعض أعضاء هذا المجلس - تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان .

وكما أتيح لي مرارا أن أعلن في هذا المجلس فان حكومتي ترى أنه ، في ظـل الظروف المحيطة بالحالة في لبنان منذ حزيران/يونيه ١٩٨٢ فان قوة الأمم المتحدة الموقتة في لبنان لم يعد لها جدوى في الجنوب اللبناني ووجودها هناك لم يعد له ضرورة . وكما أعلن الأمين العام بحق في الفقرة ١٧ من تقريره بشأن قوة الأمم المتحدة في لبنان بتاريخ ١٤ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٢ فان احداث عام ١٩٨٢

" قد غيرت على نحو جذري الظروف التي أنشئت فيها قوة الأمم المتحدة الموقتة في لبنان والتي عملت في ظلها منذ آذار/مارس عام ١٩٧٨" . (S/15455 ، فقرة ١٧)

وبالمثل في الفقرة ٢١ من تقريره عن قوة الأمم المتحدة الموقتة في لبنان المؤرخ في ١٢ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٣ أعلن الأمين العام مرة أخرى أن هذا الحدث

" غيّر بصورة جذرية الظروف التي أنشئت فيها القوة ووظيفتها المتوخاة".

(S/16036 ، فقرة ٢١)

ويتضح الاعتراف المتزايد بذلك من الموقف الذي اتخذه في الشهور القليلة الماضية عدد من البلدان المشاركة في هذه القوات بتخفيض قواتها في الميدان ، نظرا لانها لا ترى أية مهمة فعالة لقوة الأمم المتحدة الموقتة في لبنان .

وموقف اسرائيل هو ان امن جنوب لبنان يجب في النهاية أن تضمنه قوات لبنانية . وفي الوقت ذاته ، تؤمن اسرائيل بأن قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان ، يمكن أن تؤدى دورا مفيدا بأن تكون قوة عازلة تفصل بين قوات الدفاع الاسرائيلية والقوات السورية الموجودة حاليا في لبنان . وبالمثل ، ترى حكومة اسرائيل أن قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان يمكنها أن تقوم بوظيفة مفيدة شمالي المنطقة التي توجد بها قوات الدفاع الاسرائيلية فيمكنها أن تكون قوة حقيقية لصيانة السلم . وفيما يتعلق بامكانية نشر قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان هناك ، بما في ذلك منطقة صيدا ، فان حكومة اسرائيل سوف تكون على استعداد لبحث هذه المسألة ومناقشتها في الوقت المناسب .

أما بالنسبة للتقرير الاخير للأمين العام بشأن قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان الوارد في الوثيقة S/16472 ، فان لدى حكومة بلادى بشكل عام تحفظات فيما يتعلق بالكثير من التعليقات والبيانات والملاحظات الواردة فيه . وقد تم بالفعل نقل بعض هذه التحفظات الى اميننا العام . وبالتالي سوف اقصر حديثي هنا اليوم على الملاحظات التالية .

أولا ، لا يمكن لاسرائيل أن تعتبر قرارات مجلس الامن المشار اليها في الفقرة ٢٢ من تقرير الأمين العام هي الاساس لبحث مجلس الامن للقضية المعروضة عليه بالنظر الى حقيقة أن الحالة على الطبيعة توضح بجلاء أن الوجود العسكرى الاسرائيلي في الجنوب اللبناني ليس السبب الجذرى لعدم الاستقرار في لبنان . ومن المؤسف أن التقرير لا يشير الى وجود القوات السورية والقوات الارهابية في لبنان ، ولا يذكر مسؤوليتها الموثقة بالادلة عن زعزعة الاستقرار في هذا البلد بمجموعه ، ودورها في حرمان الحكومة اللبنانية من ممارسة سلطتها وادعاء هذه القوات السلطة لنفسها . ومن هنا ، لا تستطيع حكومة اسرائيل أن تقبل النهج العام الذى ظهر في الفقرة ٢٥ من تقرير الأمين العام .

ثانيا ، من المؤسف بنفس القدر ان تقرير الامين العام لا يذكر قرارات مجلس

الامن التي تطالب بسحب جميع القوات الاجنبية من الاراضي اللبنانية ومنها على سبيل المثال القرار ٥٢٠ (١٩٨٢) المؤرخ في ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢ .

ثالثا ، وبالمثل تعتبر اسرائيل الفقرة ١٦ من التقرير غير كاملة في معالجتها للحوادث الارهابية العديدة في المنطقة . ومما يزيد من تعقيد الامر حقيقة أن هوية مرتكبي هذه الاعمال الارهابية لم تذكر .

لقد أحجمت عن عمد في بياني عن الرد على بعض البيانات الاستفزازية والانفعالية التي ادلي بها هنا من قبل ، والتي تضمنت التشويهات المألوفة المتعلقة بالحالة في لبنان بأسره . ان موقف حكومة بلادى من هذه المسألة معروف تماما وليس بحاجة الى تكرار هنا اليوم . وحيث أن المسألة الواردة في جدول اعمالنا اليوم هي تمديد ولاية قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان ، وهي مسألة يبدو ان ممثل الاتحاد السوفياتي قد نسيها ، لقد قصرت بياني على القضايا التي تتعلق على نحو مناسب بالبند الوارد في جدول اعمالنا . ان أية انفجارات انفعالية ، كما حدث من جانب ممثل الاتحاد السوفياتي الذى استمعنا اليه منذ قليل في هذا الاجتماع ، هي في رأينا من الامور التي لا تستحق التعليق في أية مناقشة متمدينة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : اشكر ممثل اسرائيل على التهاني التي وجهها الي .

السيد اوفنيكوف (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة شفوية عن الروسية) : البيان الذى ادلى به اليوم ممثل اسرائيل في مجلس الامن بيان مألوف لسببين ، أولا ، لم ترد فيه اشارة الى أية نية لدى اسرائيل لسحب قواتها من لبنان . ثانيا ، يعتبر هذا البيان مطالبة واضحة وصريحة من جانب اسرائيل بالجزء الجنوبي من لبنان . وانه يمكن لها أن تقيم نظامها الخاص في تلك المنطقة . ويؤكد هذا مرة اخرى ملائمة قيام الوفد السوفياتي باثارة مسألة ان الوقت قد حان لأن ينظر مجلس الامن بجدية في كيفية ارغام اسرائيل على سحب قواتها من لبنان .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : طلب ممثل اسرائيل الكلمة ممارسة لحق الرد . أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد بلوم (اسرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لا أعتزم حقا أن أدخل في مناقشة يدفعني اليها ممثل الاتحاد السوفياتي الذى يغتنم كل فرصة لتحويل الانتباه عن بنود جدول الاعمال المعروض امام المجلس . لقد نصب نفسه الآن المفسر الرسمي لبياني . ولقد استمع أعضاء المجلس الى بياني وأعتقد انهم جميعا يتفقون ، باستثناء ممثل الاتحاد السوفياتي ، على أن تفسيره لبياني بلغ من الدقة ، ما بلغه عرضه للحقائق من قبل . ولكننا بالطبع اعتدنا على تشويهه المألوف للحقائق ، وكان يجدر بنا أن نفاجئ لو تقيد بالحقيقة مرة واحدة . لقد اعلمنا ممثل الاتحاد السوفياتي ان مسألة لبنان قد نوقشت في هذا المجلس أكثر من أية مسألة اخرى . وانني واثق انه تحقق من الوقائع التي ذكرها كعهده دائما ، ولكن لا ينبغي للمرء أن يشعر بالدهشة فمن الواضح انه لم يكن من الممكن مناقشة موضوع افغانستان في هذا المجلس لأن ممثل الاتحاد السوفياتي رأى ان ذلك مناسبا . ان المذبحة الجارية في افغانستان على أيدى قوات بلاده لا يمكن ان تناقش في هذا المجلس . لقد رأى ان ذلك مناسب .

كما انه لا يمكن أن تناقش الأدلة القوية على استخدام الاتحاد السوفياتي للأسلحة الجرثومية والكيميائية ضد الشعب الأفغاني في هذا المجلس . وبدلا من ذلك ، من الملائم له بدرجة أكبر أن يقدّم عرضا مشوّها للحالة في لبنان ، بما في ذلك ما يعتقد انه الأسباب الجذرية لتلك الحالة .

حسنا أيها السفير أوفنيكوف ، ان الأسباب الجذرية تكمن في موضع آخر . وانت ملم بها لأن بلدك متورّط فيها مباشرة . ان بلدك ، بصفة مباشرة وغير مباشرة ، عن طريق عملائه المعروفين في المنطقة الذين لن أذكرهم بالاسم لأننا جميعا نعرفهم ، قد لعب دورا أساسيا في زعزعة استقرار لبنان على مدى عقد وأكثر . هذه هي الأسباب الجذرية ولا يمكنك أن تحوّل الانتباه عنها بلفت انتباه هذا المجلس الى مراجعاتك الدورية لكتب المؤلفين الامريكيين .

انني واثق اننا جميعا نقدّر مراجعاتك للكتب وتوصياتك بما نقرأه أو لا نقرأه من تلك الكتب . ولكن آن الأوان ، أيها السفير أوفنيكوف ، لأن توصي بقراءة بعض المذكرات الهامة للقيادة السوفياتية ، وهو ما لم تفعله حتى الآن لأسباب انني واثق انك تحرص على أن تفصح عنها .

ان كل هذا العرض حول الأسباب الجذرية المزعومة للحالة في لبنان قدمه مثل بلد لم يساهم عبر السنين بقرش واحد في عمليات حفظ السلم في لبنان ولم يؤيد أبدا انشاء قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ، في المقام الأول ، وتمديد ولايتها فيما بعد .

والآن ، من الواضح أن هذه الحجة كان من المزمع اجهاضها في بيان السفير أوفنيكوف . ولكن الحقائق تظل هي الحقائق ولا يمكن أن تفسّر بطريقة تطمسها . ومن التكتيكات المألوفة التي يتبعها الممثلون السوفيات أن يحاولوا اثارة مناقشة بشأن أمور ، ولكن عندما يحين الوقت لدراسة الآثار المالية المترتبة على تلك الأمور يحجمون عن الاشتراك فيها .

أود أن أطرح سؤالا واحدا ، على نفس الأساس الذي طرحه به السفير أوفنيكوف ، ولكنني لن أغيّر الا كلمة واحدة في ذلك السؤال . الى متى تعتقد أيها السفير أوفنيكوف

انه يمكن للأمم المتحدة أن تسكت عن الاحتلال السورى الحالي للبنان ، وهو بالاضافة الى وجود الارهابيين في ذلك البلد يعتبر السبب الجذرى لمأساة ذلك البلد ؟

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : ليس هناك متكلمون آخرون . بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية لنظره في البند المدرج على جدول أعماله .

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٢٥